( مسألة فى معجزات الانبياء عليهم السلام )

بسم الله الرحمن الرحيم

## [ بعض عقائد أسلاف المجبرة والمشبهة ]

**مسألـة :**

من كلام قاضي القضاة عبدالجبار بن احمد في أن المجبرة والمشبهة أن يمكنهم الاستدلال على النبوة .

قد اخترت في وقتنا هذا على التزام أشياء كان سلفهم يمتنعون من التزامها ، وأطلقوا ألفاظاً كانوا يأبون اطلاقها . بل صار ما كان مشايخنا يرومون الزامهم اياه أول ما يفتون به ، واستغنوا عن الكلام في البدل وعن كثير من العبارات التى كانوا يحايلون بها [1] وان كان لا محصول لها .

ومروا على جواز تكليف العاجز ما عجز عنه ، ومطالبة الأعمى بالتمييز بين الألوان ، والزمن بصعود الأجبال[2] ، وتعذيب الأسود [ على سواده ][3] . والزمن

---

١) أي يحولون بتلكم الكلم عن معرفة الحقيقة .

٢) الزمن: من اصابته الزمانة، وهى العاهة، أوعدم بعض الاعضاء ، أو تعطيل القوى .

٣) زيادة منا لاكمال الجملة .

على زمانته ، تكلف الممنوع صعود السماء ، والمشي على الماء ، ورد الفائت واحياء الميت، والجمع بين المتضادين[١]، وجعل المحدث والقديم محدثاً وتعذيبه اذ هو لم يفعل ذلك .

وأجازوا في العقل أن يرسل الله تعالى الى عباده رسلا يدعون الى عبادة غير الله والكفر ، وأن يحسن ذلك منه ومن الفاعل له عند أمره[٢] ، وأن يرد القيامة اثنان فيعذب أحدهما لأنه وحد الله ويعذب الاخر لأنه ألحد .

وأنكروا ألا يكون للحسن والقبيح في العقل حقيقة أصلا .

وبلغني أن فيهم من التزم أنه ليس في أفعال الله تعالى ما هو حسن ، لأنهم لما عقلوا قبح القبيح بنهي الله عنه ـ والله تعالى ليس بمنهي لم يصح منه شيء ـ لزوال علة القبيح من أفعاله .

قيل لهم : فكذلك فقولوا انه ليس في أفعاله حسن ، اذ علة الحسن فينا ، وهي الأمر زائلة[٣] عن أفعاله .

واتصل بنا أنهم مروا على ذلك فخالفوا نص القرآن والاجماع ، وخرجوا عن سائر الأديان، ولم يحجموا عن شيء ، وان ظهر أمره الا لخوف عاجل ضرره، وألا يقبل العامة منهم ، وألا يعاديهم[٤] السلطان عليه من جواز ظهور العجز على تكذيب[٥] المدعي للنبوة . فأما من يدعي الالهية لنفسه فقد أجازوا ذلك .

وسئلت أن أصرف طرفاً من العناية الى شرح هذا الفصل ، وأن أذكر من

---

١) في الاصل « بين المتضادان » .

٢) في الاصل « عند امرد » .

٣) كذا في النسخة .

٤) في الاصل « تعادهم » .

٥) في الاصل « على الكذب » .

ذلك طرفاً مما أرتئيه [١] على أقصى ما فى مللهم انشاء الله ، وبه القوة .

## [ وجه عدم اظهار المعجزات على أيدى غير الانبياء ]

يقال لهم : اذا أجزتم أن يصد الله تعالى العباد عن الدين ويستفسد المكلفين ويخلق الضلال في قلوبهم والجحد فى ألسنتهم ، فلم لايجوز أن تظهر المعجزات على المقتولين ليغتر بذلك المكلفون فيصدقوهم فيماهم فيه كاذبون ؟

فان قالوا : لايجوز، لأن المعجز لنفسه أولكونه معجزاً دال على صدق الصادق ونبوة النبى ، فليس يجوز أن ينقلب عما هو عليه ، والا يخرج [٢] من أن يكون دليلا على أن فاعله قادر .

قيل لهم : ولم زعمتم ذلك ، وما وجه دلالة المعجز على صدق من ظهرعليه ومن أي وجه أشبه ماذكرتموه ؟

فان قالوا : بينوا أنتم وجه دلالة ما ذكرناه على ما زعمتم أنه دليل عليه .

بينا وجه ذلك وأوضحناه ونهجنا طريقه ، ثم عدنا الى المطالبة بوجه دلالة ماسألناهم عنه على المسالمحة دون المضايقة .

فان قالوا : لأنا رأينا دعاء كل منكذب فى ذلك يسمع والعلم عند مسألته لايقع فعلمنا أن من ظهر على يديه لابد من أن يكون مبايناً لغيره من المتخرصين ، اذ لو كان كهم لوجب أن تقع عند كل داع ومسألة كل سائل .

يقال لهم : ما أنكرتم أن يكون الغرض في وقوعه دعوى بعضهم دون بعض هو الأستفساد والتلبيس ولظنوا ما قلتم انكم عملتموهم ، فصح أن يكون غواية

---

١) فى الاصل « طرقا ماى ارتاه » .

٢) فى الاصل « والا ان يخرج » .

وتلبيساً . ولو ظهر على يدي كل كاذب وصح لكل مدع لجرت العادة به ، ولايتم الغرض .

## [ لايجوز كذب الرسول في اخباره ]

### استدلال آخر :

ان قالوا : لو جاز أن يظهر المعجز على يدي الكذابين لم يجزأن يظهر على [ يدي ] ١) أحد من الصادقين ، ولوجب أن يكون من ظهر عليه كاذباً في جميع ما يخبر به . كما أنه لما دلعندنا وعندكم على صدق الأنبياء لم يجز أن يقع منهم كذب ، وفي علمنا يصد مـن ظهر على يديه في كثير مما يخبر بـه ، دليل على أن المعجز دليل الصدق لا الكذب .

يقال لهم : ان لم تمسكتم٣) أن يكون دلالة على كذب الكاذب وانماسميناكم تلبيساً ٢) واضلالا ، ومـا كان كذلك فليس يجب أن يجري على طريقة واحدة . واذا كان هذا الزامنا سقط ما تعلقتم به .

وأيضاً : فان العلم ليس هو تصديق لمن ظهر عليه في كل مـا يخبربه ، وانما هو تصديق له فيماأخبربه من النبوة لنفسه وبحمله الرسالة عن ربه ، واذاكان كذلك ثبت أنه لم يظهر قط الا تصد لمن كذب في هذا المعنى ، فأما صدقه في غيرذلك فلاتعلق له بالمعجز .

وانما قلنا نحن أن الرسول عليه السلام لايجوز أن يكذب في شيء من أخباره لأن في كونه في غير ما أداه عن الله تعالى [ يكون ] ٣) اتهاماً له وتنفراً عنه ، وليس

---

١) زيادة منا لاتمام الكلام .

٢) كذا في النسخة .

٣) الزيادة منا والعبارة غير مستقيمة .

يجوز أن يرسل الله تعالى من يكون كذلك ،كما لايجوز أن يفعل شيء من ضروب الاستفساد . وهذه طريقته المستمرة على أصولكم ، فالمطابقة بحالها .

فان قالوا : ليس يخلو المعجز من أن يكون دليلا على الصدق والكذب ، فان كان دليلا على الصدق فهو ما قلنا، وان كان دليلا على الكذب لزم فيه ماألزمنا.

قيل لهم : ما انكرتم ألايكون دليلا على أحدهما وأن يكون الغرض فيه هو التبيين على ما بينا فهل من فصل . وما أنكرتم من أن يكون تصديقاً لكاذب مخصوص وهو المدعي للنبوة فلا يوجد الا كذلك ، فهل من شيء تدفعون به ما طولبتم [1] به ، ولن تجدوا ذلك أبداً .

## [ استحالة القبيح على القديم تعالى ]

### دليل آخر لهم :

ان قالوا: ان المعجز تصديق لمن ظهر عليه، فكما لايجوز أن يصدق الله تعالى أحداً ــ بأن يخبر بأنه صادق وهو كاذب ــ فكذلك لايجوز أن يصدق لما يجري مجرى القول من الفعل .

يقال للنجارية منهم : المسألة عليكم في البابين واحدة ، فلم لايجوز ذلك .

ويقال للكلابية : نحن قلوبكم ذلك ، فبم تنفصلون .

فان قالوا : قد ثبت أن الله تعالى صادق لنفسه أو أن الصدق من صفات ذاته، فليس يجوز عليه الكذب في شيء من أخباره ،كما انه اذا كان عالماً لنفسه لم يجز أن يجهل شيئاً من معلوماته .

قيل لهم : ههنا سلمنا لكم هذا الذي لا سبيل لكم اليه ، وسنبين لكم بطلان

١) في الاصل « ما طولتم » .

دعواكم له فيما بعد ، ولكن كيف بناء ما سلمناكم عنه على ما سلمناه لكم ،وذلك أن الكذب ثم يمتنع وقوعه من القديم تعالى لقبحه ، فلايجوز أن يقع منه ما ضاهاه في القبح . وانما استحال عليه لأنه موصوف بضده لنفسه .

وليس هذا المعنى موجوداً فيما سألناكم عنه ، لآن المعجز فعل من أفعال الله تعالى ، فما الجامع بينهما . فلايجدون شيئاً .

## [ عدم جواز اضلال الله تعالى عن الدين ]

### دليل آخرلهم :

ان قالوا : لوجاز أن يظهر الله المعجز على [ أيدي ][1] الكذابين لكان لاسبيل لنا على الفصل بين الصادق [ والكاذب ] [1] والنبي والمتنبي من جهة الدليل ،ولكان القديم تعالى غير موصوف بالقدرة ، على أن يدلنا على الفصل بينهما . وهذا تعجيزله، وقد دليل الدليل على أن القدرة من صفات ذاته ، فما أدى[2] الى خلاف ما دل الدليل عليه فهو باطل .

قنل لهم : فقولكم أداكم اليه ، وذلك أن كذب الكاذب اذا كان لا يخرج القديم من أن يكون قادراً على ما كان قادراً عليه ولم يكن قبح الفعل يؤمننا من وقوعه منه تعالى على قولكم ، فما انكرتم من أنه لاسبيل لناولا للقديم تعالى الى الفصل بين الصادق من جهة الدليل لا ترون أن من خالفكم في اجازة الضلال عن الدين على الله تعالى لقبح ذلك . كيف يمكنه أن يستدل بظهور المعجز على صدق من ظهر عليه وانكم مختصون بتعذر ذلك عليكم على أصولكم . فهذا القول بمقتضى أصولكم

---

١) الزيادة منا لتكميل الكلام .

٢) في الاصل « فما ادرى » .

وقوع على مذاهبكم ، فان كان قولكم صحيحاً فهوصحيح فلا تأبوه [١]، وان كان باطلا فقولكم الذي أدى اليه باطل .

ارأيتم ان لوجعلنا ابتداء السؤال عن هذه فقلنا لكم : لوجاز أن يضل الله عن الدين ويفعل غير ذلك من ضروب القبيح فما الدليل على أنه موصوف بالقدرة على الفصل [٢] بين الصادق والكاذب من جهة الدليل . فما كان يكون جوابكم عن هذا ؟

فان قالوا : اذا ثبت أن القدرة من صفات ذاته، وكان هذا وجهاً يمكن الفصل فيه وطريقاً يمكن سلوكه ويطرق منه الى الفرق بين النبى والمتنبى ،وجب أن يكون القديم موصوفاً بالقدرة . على أن يفرق لنا بينهما ولما كان ذلك تعجيزاً .

قيل لهم : ولم زعمتم أن هذا وجه يمكن الفصل منه على تلك الأصول . وما الفرق [٣] بينكم وبين من قال: انه لو كانت العقول لاتدل على أن القبيح لايجوز على الله تعالى وان الاضلال عن الدين مابع منه [٤] جائز في حكمه . لكان العقل مقتضياً أنه لاسبيل الى الفصل بين الصادق والكاذب من جهة الدليل ،وكان ذلك في قسم المحال الذي لا تصح القدر عليه ولا العجز عنه .

## [ تقسيم خاطىء فى المعلومات ]

ثم يقال لهم : ليس في المعلومات مالا يصح أن يعلم من وجه ويصح أن يعلم من غيره .

ولايجب أن يقال : ان القديم لو لم يكن موصوفاً بالقدرة ـ على أن تعلمناه

---

١) فى الاصل « فلا يأتوه » .
٢) فى الاصل « على الفعل » .
٣) فى الاصل « وأما الفرق » .
٤) كذا فى النسخة .

من ذلك الوجه ـ لاقتضى ذلك تعجيزه واخراجه عن منعه هو عليها لنفسه . وهذا كالعلم بما كان ويكون وسائر ما يجري به مجرى العلم بالغيب ، فانه لا يصح أن فعله بالأدلة العقلية .

ولايوصف تعالى بالقدرة على أن ينعت لنا دليلا على وجوده عقلياً وكونه أو يجعل الأجسام دلالة عليه كما يكون دلالة على الله تعالى . وان جاز أن يعلمنا ذلك عند الادراك والخبر المتواتر ويضطرنا الى وجود ذلك ابتداءاً .

وكذلك ما تنكرون أن يكون تعذروقوع العلم لنا من جهة الدليل بالفصل بين الصادق والكاذب لايوجب تعجيزه تعالى لا ،صا(١) القدرة عنه عما يجوز القدرة عليه .

ويقال لهم : أليس ماجرت العادة به من نحو طلوع الشمس وغروبها ونحو ذلك ، لايصح أن يكون دليلا على نبوة أحد من الأنبياء ، ولا يوصف القديم بالقدرة على أن يجعل دليلا على صدق أحد منهم وهو على ما هو عليه الان .

فاذا قالوا : بلى .

قيل لهم : فما أنكرتم ألايكون في العقل دليل على الفصل بين الصادق والكاذب ، وان كان ذلك ممكناً من غير جهة الدليل العقلي .

فان قالو : ان ما جرت به العادة قد كان ممكناً أن يجعله دليلا بأن لا تجري العادة به، فيكون حدوثه على مايحدث عليه الان نقضاً لعادة أخرى ، فيستدل به على صدق من ظهر عليه .

قيل لهم : أفحين جرت له العادة وذلك هذا المعنى عنه (٢)، أوجب ذلك خروج القديم عن صفة قد كان عليها لنفسه أو حدث وصفه بالقدرة على أن يجعله دليلا ،

---

١) كذا في النسخة .

٢) كذا ، والعبارة غير مفهومة عندى .

والعجز انما يصح القدرة عليه .

قيل لهم : فكذلك ما كان في الأصل مستحيلا أن يعلم بالأدلة العقلية لم يجز أن يقال : انه يقدر عليه أو يعجز عنه ، ويعاد عليهم ما ذكرناه من العلم بالكائنات الغائبات .

## [ نفى الاضلال ليس من التعجيز فى الفعل ]

ثم يقال لهم : بالفصل بينكم وبين من قال انه لو لم يجز أن يظهر الله المعجزات على النبيين لم يكن القديم تعالى موصوفاً بالقدرة على أن يضل الناس عن الدين هذا الضرب من الضلال وأن يلبس عليهم هذا النوع من التلبيس ، وقد ثبت أن القدرة من صفات ذاته والتلبيس من صفات فعله . وهذا وجه يمكن أن يضل منه عن الدين ، فلو لم يصح أن يفعله لكان ذلك تعجيزاً له .

فان قالوا : لايكون ذلك تعجيزاً ، لأنه قادر على أن يضلهم بغير هذا الضرب من الاضلال .

قلنا لهم : فقولوا أيضاً بما ألزمناكموه ولا يكون يعجز الله تعالى ، لأنه قادر أن يعلمهم الصادق من الكاذب من جهة الدليل، بأن يضطرهم الى ذلك . وهذا هدم لهذا المذهب وقبض لألسنتهم عن الشغب .

فان قالوا : هو قادر على ذلك لكن لايفعله لئلا يخرج بفعله اياه عن صفة [١] هو عليها لنفسه .

قيل لهم : ان خروج الشيء عن صفة هو عليها لنفسه لا يكون مقدوراً ، وان كان مثل هذا يجوز أن يكون مقدوراً فما أنكرتم أن يكون قد فعله ، فخرج عن

١) فى الاصل « عن صبغة » .

تلك الصفة . وهذا ما أردنا الزامكموه من أقبح الوجوه .

فان قيل : ألستم تجيزون وقوع ما علم الله تعالى أنه لايكون وان كان مما لو كان لكان حسناً لم يمنع أن يعلموا أنه لا يقع، وان وقوع مثله جائزاً مما هو حسن، فما أنكرتم أن يكون وقوع هذا الضرب من الاضلال غير جائز . وأن يصح أن يعلم أنه لايقع وان جاز وقوع غيره من الاضلال ، وأن يكون المانع من هذين أن أحدهما مؤد الى تجهيل الله والاخر الى تعجيزه . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

قيل لهم : انا لم نمتنع من اجازة كون ما علم الله أنه لايكون ، اذا أردنا بالجواز معنى الشك من حيث ذكرتم ، لكن متى علمنا أن الله تعالى عالم بأن شيئاً لايكون فنحن عالمون بأنه لايكون، لأنه لايجوز أن نعلم أن عالماً من العالمين قد علم كون شيء أو أنه مما لايكون ونحن شاكون أو جاهلون بكونه أو أنه مما لايكون ، لأن العالم بأن العالم عالم لابد من أن يكون عالماً بأن معلومه على ما علمه عليه . ولهذا نظائر من مدلول الدليل ومخبر الحال [ . . . ] [1] .

ونحو ذلك مما سألتم عنه انما أمنا من وقوعه علمنا بأنه لا يقع ، وسؤالكم مبني على ذلك والا بطل واضمحل .

وما ألزمنا يكون فانما ادعيتم أنه مؤد لكم الى القول بمالا تلزمونه من تعجيز الله تعالى ، فأريناكم أنه ان كانت أقوالكم [2] صحيحة فانه لايؤدي الى ذلك بل يؤدي الى حال القدرة على مالا يصح أن يكون مقدوراً ، وذكرنا له نظائر من خاص قولكم ومما نتفق فيه معكم مما يستحيل وصف القديم تعالى بالقدرة عليه، ولم يوجب ذلك تعجيزاً له ولا اخراجه عن صفات ذاتية . واذا كان هكذا فليس بين

---

١) بياض في النسخة .

٢) في الاصل « امولكم » .

ما الزمناكموه وبين ما سألتم عنه سبب .

## [ معنى الضلال والهدى والحسن والقبح ]

ثم يقال لهم : انا نسألكم عن ضلال فرضنا في نفس المسألة أنه مما علم أنه لانفع ، كما سألتم عن هدى فرضتم في نفس المسألة أنه لايقع . وانما سألناكم عن ضلال موقوف على الدليل وفي جواز وقوعه .

والشك في كونه يتكلم معكم : فليس يخلو من أن يكون مما يصح وصف القديم تعالى بالقدرة على ايجاده على الوجه الذي سألناكم عنه أولا يصح ذلك بل يستحيل ، فان كان مما يستحيل وصفه بالقدرة عليه فليس يلزمكم اذا لم تصفوه بالقدرة عليه تعجيز الله تعالى ، فلا تلزموا أنفسكم ذلك كما يلزمكم ، ولايلزمنا ايضاً تعجيز الله تعالى متى لم نصفه يالقدرة على ما يستحيل أن يكون مقدوراً من الجمع بين المتضادات وسائر المحالات .

وان كان مما يصح وصف القديم بالقدرز عليه فما الذي آمن من وقوعه ، فان الحال عندنا يختلف في مقدورات القديم ويتفق عندكم ، وذلك أن سنخ القبيح يؤمننا من وقوعه منه تعالى لأدلتنا المشهورة في ذلك ، وماليس بقبيح فلا سبيل لنا الى الامتناع من تجويزه . ولا يؤمننا من وقوعه الا الخبر الصدق اذاورد بنفي وقوعه .

وجميع مقدورات القديم عندكم بمنزلة الحسن من مقدوراته عندنا ، لأن قبح القبيح لايعجز عن فعله ، بل لا يصح منه شيء . وعلى قولكم فلا أمان لكم من وقوع شيء من ذلك الا من جهة الخبر .

فاذا كنا انما نكلمكم في الطريق التي منها يعلم صحة الخبر، فقد انسدت عليكم

الطريق التي تؤمن من وقوع ما سألناكم عنه. وهذا كما ترى يوجب عليكم الانسلاخ من جميع الأديان والشرائع والشك في سائر الرسل صلوات الله عليهم . ولم يجدوا عن ذلك مذهباً الا بترك قولهم .

## [ وصف القديم تعالى بما لا يوصف ]

ثم يقال لهم : أيوصف القديم تعالى بالقدرة على ان يظهر المعجزات على [ أيدي ] (١) الكذابين .

فان قالوا : لا يوصف بالقدرة على ذلك .

قيل لهم: فهل يقتضي ذلك تعجيزه تعالى وخروجه عن صفة من صفات ذاته .

فان قالوا : لا .

قيل لهم : فلم تنفروا من شيء أحلتم وصفه بالقدرة على وجه دون وجه ، وذلك أن كذب هذا الكافر هو الذي أحال وصف القديم تعالى بالقدرة على اظهار المعجز على يده ولو صدق لم يستحل ذلك . فاذا جاز أن يوصف على شيء وعلى بعض الوجوه دون بعض، فلم لا يجوز أن يوصف بالقدرة على الفصل بين الصادق والكاذب من وجه دون وجه . وهذا الأضطرار دون الاكتساب .

وان قالوا : ان القديم تعالى موصوف على اظهار المعجز على [ أيدى ] (٢) الكذابين .

قيل لهم : فما الذي يؤمن من فعله .

فان قالوا : لو فعله يخرج من أن يوصف بالقدرة على الفصل بين الصادق

---

١) زيادة منا .

٢) زيادة منا .

والكاذب من جهة الدليل .

قيل لهم : فكأنه يقدر أن يخرج نفسه من أن يكون قادراً على مايصح وصفه بالقدرة عليه .

فان قالوا : نعم .

قيل لهم : فما يؤمنكم أن يفعل ذلك ، فان خرج من أن يكون قادراً ، لأن خروجه عن كونه قادراً لو كان أمراً مستحيلا لما صح أن يكون مقدوراً لقادر ، كما أنه لو جعل محدثاً والمحدث قديماً لما كان مستحيلا ، لم يصح أن يتعلق بقدرة قادراً (١) .

فان قالوا : لا نقول بأنه لوفعل لخرج من أن يكون قادراً على ما يصح وصفه بالقدرة عليه، لكن لوفعله لاستحال وصفه بالقدرة على الفصل بين الصادق والكاذب من طريق الدليل .

قيل لهم : لاضير ، فما تنكرون أن يفعله وان استحال ذلك بعد فعله ، فان منزلة هذا يكون بمنزلة نفس الشيء أنه متى أوجده فصار موجوداً باقياً استحال وصفه (٢) بالقدرة على ايجاده . واذا كان هذا هكذا فما الذي يؤمنكم من وقوعه، فلايجدون سعياً فضلا عن جهة .

## [ نقل كلام للشيخ المفيد ]

وقد ألزمهم الشيخ ابوعبدالله في أصل هذا الكلام ، فقال : ما الفصل بينكم وبين من قال : ولوجاز أن يضل الله عن الدين لكنا لا نأمن أن يكون جميع مافعله

---

١) اى فى حال كونه قادراً .

٣) فى الاصل « وصف » .

ضلالا ولولم يصل الى الفرق بين الضلال والهدى ، ولكان القديم تعالى لايوصف بالقدرة على الفصل بين الضلال والهدى .

فان قال منهم قائل : ان مايفعله القديم تعالى ولم يتعلق لنا به امر ولانهي فليس بضلال ولاهدى وما أمر به ونهي عنه ، فليس الامر والنهي دليلين على كونه هدى وضلالا بل هما علة كونه كذلك . وليس المعجز كذلك ، لأنه انما يدل على صدق الصادق وليس هو مابه[1] يكون الصادق صادقاً ، واذا كان هكذا لم يكن هذا الالزام نظيراً لما قلناه .

فان نقلتم الكلام الى أن الهدى والضلال والهدى لم يكن ضلالا وهدى الا بالأمر والنهي . أخرجتم هذه المسألة الى شيء آخر .

يقال لهم : أليس ما أمر الله تعالى من الاعتقادات والاخبار عن المحرمات وما فعله من ذلك فينا ، لايدل فعله له وأمره به على أن معتقد الاعتقاد ومخبر الخبر على ماهما به لا يمتنع أن يكون الاعتقاد جهلا والخبر كذباً ، ولايكون فعله وأمره دليلين على أن مخبر الخبر الذي أمر بفعله ومعتقد الاعتقاد الذي تولى فعله أو أمر به على ما هو عليه ، ولايوصف بالقدرة على أن يدل على حق ذلك من باطله .

فاذا قالوا : بلى .

قيل لهم : ولم يخرج بهذا عندكم عن صفة هو عليها في ذاته ولا أوجب صفة نقص له ، فما أنكرتم أنه لايمكن أن يجعل المعجز دليلا على صدق من ظهر عليه ، ولا يوجب ذلك تعجيزاً له ولا خروجه عن صفة من صفات ذاته . فقد بان صحة ما ألزمهم اياه بطريق الكلام فيه .

فان قالوا : انهم أيضاً يقولون : انه لا سبيل الى ابتداء الاستدلال على أن الله

---

١) في الاصل « ماله » .

حكيم لايفعل القبيح بأمره أو بفعله اياه قبل الأدلة العقلية التى هي تدل على أن القبيح لايجوز عليه ، فيكف انكرتم مثل هذا علينا ؟

قيل له : بمثل ما قلنا طلبناك ، وذلك أنه لما كان ابتداء الاستدلال بذلك غير ممكن أحلناه وقلنا : ان القديم تعالى لا يجوز أن يوجب الاستدلال به ، ولا أن يجعله دليلا على مالا يمكن أن يستدل به علينا .

فان كنا قد بينا أن الاستدلال بالمعجز على سياق يحب أن يكون كذلك ، فلا نقول : انه لو لم يكن الفصل به بين الصادق والكاذب لأدى ذلك الى تعجيز الله تعالى ، اذ المحال لايصح القدرة عليه ولا العجز عنه ، كما قلنا نحن فيما ذكرته عنا . فقد بان أنه لامتعلق لهم بشيء من الرسل على وجه لاسبب . نعوذ بالله من الحيرة في الدين .

## [ معجزية القرآن الكريم ]

فأما القرآن فانه يعلم أنه كلام الله تعالى أوحكاية لكلامه أو افهام لكلامه ـ على ما يطلقه بعضهم ـ بخبر الرسول صلى الله عليه وآله . وذلك أنه لايمتنع أن يخلق الله تعالى القدرة على نظمه والعلم بكيفية تأليفه ووصفه على الوجه الذي لكونه عليه يكون بليغاً فصيحاً قدراً من الفصاحة والبلاغة لم تجر العادة بمثله في بعض البشر ، أما من جاء به أو في ملك من الملائكة أولجني من الجن ونحو ذلك .

واذا كان هذا سابقاً في قدرة الله تعالى ولم يكن قبح ذلك وكونه استفساداً مانعاً من وقوعه من الله تعالى وكنا قد بينا أن العلم بصدق الرسول متعذر على أصولهم . فلاطريق لهم الى العلم بأنه كلام الله تعالى عيناً أوحكاية او افهاماً .

فان قالوا : قد علمنا أنه لم يكن من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله لعلمنا

بمقدار كلامه عليه السلام في الفصاحة والبلاغة ، لما تأدى الينا من خطبه ومحاوراته في المواضع التى كان يقصد فيها الى ايراد فصيح الكلام وينعمل لذلك ويجتهد فيه ، فوجدنا ذلك اجمع ناقصاً عن رتبة القرآن في الفصاحة والبلاغة مقداراً لم تجر العادة بوقوع مثله بين كلام البشر ، فأمننا ذلك من أن يكون من كلامه .

قيل لهم : ما انكرتم من أن يكون القديم تعالى هو الذي يقدره ويخلق فيه العلم بالفصاحة متى عزم وان يحتر من [1] عليه ويدعي الرسالة منـه ، وينزع ذلك منه عند مخاطباته وخطبه تلبسياً واضلالا وغرابة واستفساداً . واذا كان هكذا فلـم لايكون من كلامه .

ثم لم لايجوز أن يكون من كلام غير البشر كالجن والملائكة ، فانكم لاتقفون على قدر فصاحة أولئك وبلاغتهم وبأي منظوم الكلام ومنثوره لهم .

ويقال للنجارية منهم : لـم تدفعون أن يكون في اخبار القرآن وان كان كلام الله تعالى ما هو كذب وكان فيها ما هو صدق ، لأن الكلام فعل من أفعاله . فكما لايمتنع أن يكون في أفعاله الجور والعدل والحسن والقبيح لم يجز أن يكون فيها الكذب والصدق والباطل والحق . فلا تجدون شيئاً سوى ما تقدم وقد نقضناه .

## [ مناقشة الكلابية في كلام الله تعالى ]

وقد يتوهم الكلابية أنها تعتصم مـن هذا الالزام بقولها : انـه تعالى صادق والصدوق من صفات ذاته ، فليس يجوز أن يوصف بهذا للصدق . ويستدلون بأنه صادق بأن يقولوا : ان القرآن قد تضمن مالايشك في أنه كالخبر عن الليل والنهار والسماء والأرض ونحو ذلك ، فاذا حصل صادقاً في شيء لم يجز أن يكون كاذباً

١) كذا في الاصل .

في غيره ، لأن الصدق من صفات ذاته .

فيقال لهم : أليس قد ثبت أنه صادق في بعض ما يصح ان يكون صادقاً عنه دون بعض ، ولايجوز أن يكون عالماً ببعض ما يصح ان يكون عالماً به ولا قادراً على بعض ما يصح أن يكون قادراً عليه دون بعض .

فان قالوا : بلى .

قيل لهم : فما انكرتم أن كان يكون كاذباً في بعض مايصح أن يكون صادقاً عنه وان لم يجب أن يكون جاهلا ببعض ما يصح أن يكون عالماً به ولا قادراً على بعض ما يصح أن يكون قادراً عليه .

فاذا قالوا : هو صادق في جميع ما يصح أن يكون صادقاً عنه الا انه لم يحك ذلك لنا او لم يفهمناه .

يقال لهم : خبرونا عن هذه الحكاية والافهام أليسا من صفات فعله ولا من صفات ذاته .

فاذا قالوا : بلى .

قيل لهم : أهي في نفسها كلام واخبار .

فان قالوا : لا .

قيل : فكيف تعلمون أن الله تعالى قد صدق في شيء ، وما يعني ذلك وما سمعتم كلامه وانما تعلمون عقلا أنه لم يزل متكلماً انتفى الخرس والسكوت عنه على مايدعون ذلك الخرس والسكوت قد ينتفيان بالكذب كما ينتفيان بالصدق وبغير ذلك من ضروب الكلام . فلم قلتم انه صادق ولم تسمعوا كلاماً صدقاً ولا كذباً ، وما يدريكم لعله كاذب لنفسه أو الكذب من صفات ذاته .

فان قالوا : هذه الحكاية نفسها كلام .

قيل لهم : ومن المتكلم بها .

فان قالوا : القديم تعالى .

قيل لهم : يجوز أن يوصف بأنه متكلم من وجهين : من صفات ذاته ، ومن صفات فعله .

فان قالوا : نعم .

قيل لهم : فما انكرتم أن يكون صادقاً من صفات ذاته كاذباً من صفات فعله .

فان قالوا : لو لزمنا هذا للزمكم ان يكون عالماً لنفسه جاهلا بجهل محدث .

قيل لهم : لو قلنا ان أحدنا ان يكون عالماً بعلم يفعله مع كونه عالماً لنفسه للزمنا ما الزمناكم ، لكنا نجيز ذلك[1] وأنتم قد اجزتموه في الكلام ، فما الفصل؟

فان قالوا : ان المتكلم بهذه الحكاية غير الله .

قيل لهم : فما انكرتم ان ذلك الغير هو الكاذب دون الله ، فلم قلتم أن يكون القديم صادقاً لذاته يوجب أن يكون ذلك الغير صادقاً في كلامه .

فاذا قالوا : لأنه حكاية لكلامه[2] بخبر الحاكي أو بأن سمعتم كلام الله ، فان كنتم سمعتم كلام الله تعالى وليس هو هذا ، فأسمعونا اياه وعرفونا اين هو وممن سمعتوه ، وان كنتم انما سمعتم كلام الحاكي واضافته اياه الى الله فلم زعمتم أن ذلك الحاكي قد صدق على قوله ان هذا المسموع منه حكاية كلام الله . فلا يجدون في ذلك شغباً .

ثم يقال لهم : آن الحكاية للكلام انما يكون بايراد مثله او بذكر معانيه ،

---

١) فى الاصل « نخير ذلك » .

٢) هنا سقط والكلام غير مستقيم .

والمحدث لايكون مثل القديم ، فاذا هو المسموع [١] انما هو خبر عن كلام الله، فما انكرتم أن يكون كذباً ممن وقع من قديم أو محدث ، وأن يكون كون القديم تعالى صادقاً لنفسه لا يمنع من أن يكون هذه كذباً .

فان قالوا : ليست بكلام أصلا .

قيل لهم : فقد زال الشغل عنها بها، لم زعمتم أن الله صادق أوقد صدق في شيء من كلامه . وهذا مما لاحيلة لهم فيه تعالى .

ثم يقال لهم :كيف تعلمون أن الخبر عن السماء والأرض وعما زعمتم أنه صدق لاشك فبه من اخبار القرآن خبراً عما تناوله اللفظ حتى قضيتم أنه صدق ، والصدق لا يكون صدقاً حتى يكون خبراً حتى يعرف قصد المخبر به الى المخبر عنه ، والألغاز والتعمية قد تعور[٢] في الكلام ، وهما باب من التلبيس والاضلال. فلم لا يجوز أن تكون الفاظ القرآن كلها خارجة عن تلك الوجوه ، فلايكون فيها شيء قصد به الخبر عما تناوله اللفظ . وهذا ايضاً لاحيلة لهم فيه .

تم يقال لهم : خبرونا عن الرسول نفسه كيف يعلم أن القرآن كلام الله اوحكاية لكلامه ، وليس يأبى [٣] أن يكون الملك قد ادعى ارساله به ، اذ لايأبى أن يكون قادراً على امثاله . وليس يمكنه حجة من عقل ، فمنع بها من اجازة التلبيس على الله تعالى والتمكين من ذلك .

وعصمة الملائكة انما يعلم سمعاً ، وتجويز خلقهم على ماورد السمع يعلم عقلا فكيف يعلم أنه رسول الله ؟

---

١) لعل العبارة « فاذا هذا المسموع » .

٢) كذا فى الاصل .

٣) فى الاصل « وليس باين » .

بل كيف لايجوز أن يكون الله هو الذي أمر بالتكذيب عليه ، ومماذا تعلمون أن مطيع الله مؤد لرسالته دون أن يكون متمرداً عليه، وقد قلتم ان التلبيس يجوز على الله . وهذا ايضاً مما لاحيلة لهم فيه .

فان قالوا : الرسول يعلم صحة ما أخبر بـه الملك اضطراراً ، وكذلك نحن نعلم أن الرسول الينا صادق اضطراراً .

قيل لهم : أفيصح أن يعلم ذلك استدلالا .

فان قالوا : نعم . طولبوا بالحجة وليس الى ذلك طريق . فـان قالوا : لا .

قيل لهم : قد صرتم الى ما كنتم تمتنعون منه من أنه لا يوصف القديم بالقدرة على أن يدل على صدق الصادق .

والفرق بين النبى والمتنبى من أصح الوجوه ، واذا صح[1] هذا فما انكرتم أن يكون المنتظر في هذا هـو وقوع العلم الضروري بصدق الرسول ، فأما العلم بوجوده وعدمه فيستبان .

فان قالوا : هو كذلك .

قيل لهم : فظهوره الان على الكاذبين أجور ما يكون اذا كان لا معتبر به وان يوجب الله علينا تصديق من لا علم له .

فان مروا على ذلك قيل لهم : فليس لهـم للرسل بمعجزة حجة ، وانما يدعى على ضمائر الناس أنهم يعلمون صدقه ويقولون : انا لانعلم سياق ذلك، ولايمتنع أن يكون من المتنبي الذي يعارضه معجز يحتج به ، وهو خال من ذلك لا يدلي بحجـة .

---

١) فى الأصل « وانا صح » .

وهذا خروج من جميع الأديان والملل ، ولا مذهب لكم عنه الا بترك مذهبكم.

وليس لذكر الاجماع في هذا مدخل، ولا يتعلق به من يفهم شيئاً، لأن الاجماع انما يعلم سمعاً لقول الرسول ، لولا ذلك لم يكن اجماع المسلمين أولى بالصحة مما اجمع عليه غيرهم من طريق الرأي ودخول الشبهة .